



نشرة الصحافة



اليوم: الأثنين

التاريخ: 2021-11-29

بعد إعلانها بيع أصلها الخارجي الرئيس قبل أن تسدد مديونياتها بنك محلي يتحرك خليجياً للتنفيذ قضاياً ضد شركة موقوفة عن التداول

| كتب رضا السناري |

علمت «الراي» من مصادر ذات صلة أن أحد البنوك التقليدية يحضر لفتح صيغة تنفيذ بدولة خليجية، تسمح له إذا تمت الموافقة عليها من الجهات المعنية في هذه الدولة، بالحجز على أصل يعود لإحدى الشركات المحلية المتعثرة. وأوضحت أن تحرك مسؤولي البنك في هذا الاتجاه، جاء بعد تنامي الحديث عن اتفاقها على بيع غالبية أصل الشركة في هذه الدولة الخليجية، ما يهدد حسب المصادر قدرة البنك مستقبلاً على تحصيل ما تبقى من مديونياته على الشركة وهي بالمناسبة موقوفة عن التداول

منذ نحو 6 أشهر بنحو 13 مليون دينار. وبيّنت المصادر أن البنك سبق وأن سئل أسهمياً وضمانات عقارية مرهونة لديه وتعود ملكيتها للشركة، إلا أن قيم مبيعاتها المسيلة بالفعل خفضت المديونية ولم تسددها، ما دفع بمسؤوليه في وقت سابق لفتح ملف تنفيذ لدى إدارة العدل بالكويت، لافتة إلى إعلان الشركة المتعثرة عن نيتها لتسييل أصلها الخليجي، والذي يعد الأصل الرئيس وربما الوحيد المتبقي لديها وهو عبارة عن قطعتي أرض. وأفسدت باتنه وبحكم أن هذا الأصل موجود في دولة

خليجية يسعى مسؤولو البنك للحصول على صيغة تنفيذ على هذا الأصل، استباقاً لتنفيذ بيعه، ونقله إلى دفاتر المشتري الجديد، موضحة أنه من الناحية الإجرائية لم تكتمل إجراءات تنفيذ صفقة بيع الأصل حتى الآن، وأن كل ما أعلن عبارة عن خطط واتفاقيات مبدئية لم تصل إلى مراحلها النهائية. وذكرت المصادر أن مسؤولي البنك يعولون كثيراً على إمكانية فتح صيغة التنفيذ على الأصل المرهون والموجود في الدولة الخليجية، مستفيدين من اتفاقيات دول مجلس التعاون والتي تسمح باتخاذ إجراءات قضائية على



البنك سيل سابقاً أسهماً وعقارات للشركة خفض معها مديونيته لـ 13 مليون دينار

وتجميد بيعه، ومن ثم اتخاذ إجراءات ببيعها، بما يضمن حقوقه الائتمانية وحقوق مساهميه، خصوصاً أن هناك بنوكاً وجهات أخرى دائنة للشركة.

ولفتت إلى أن مسؤولي البنك استنفدوا جميع القنوات التحفظية مع مسؤولي الشركة لإعادة جدولة ديونهم بضمانات تؤكد قدرتهم على تسديدهم الأقساط المرتقبة عليهم، منوهة إلى أن كل المؤشرات كانت تدفع باتخاذ إجراءات قضائية جماعية ضد الشركة، خصوصاً بعد إعلان مسؤوليها عن صفقة بيع غالبية أراضيها الموجودة في الإمارات

الأصول الموجودة بدولة غير التي يخضع لها البنك والشركة تأسيساً، ما دامت الجهة فتحت في دولتها ملف تنفيذ. وأشارت إلى أنه في حال نجاح جهود مسؤولي البنك بهذا الشأن سيكون بإمكانهم وضع يدهم على أصل الشركة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	2021-11-29	7	15333

الأمم المتحدة: قلقون إزاء حظر الكويت تجديد إقامات «ال 60»

لجنتها الاقتصادية أوصت بإلغاء القرار... وتسهيل وصول العمالة إلى القضاء



(الكفلاء) لهذه العمالة وإساءة معاملتهم، فضلاً عن عدم إلغاء تدابير حمايتهم بالغرض الموضوعه لأجله، موضعية بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن حماية حقوق العمالة المنزلية الوافدة وفرض العقوبات الرادعة على أصحاب الأعمال الذين ينتهكون التشريعات المنظمة وإزالة العقوبات الرادعة فعلياً بحقهم، إضافة إلى ضرورة إزالة عوائق وحواجز وصول هذه العمالة إلى المحاكم والهيئات القضائية، ورفع مستوى الوعي بين الجمهور عموماً والعمالة بموجب القانون (2015/68) بشأن العمالة المنزلية، وضمان فعالية تنفيذ عمل وكالات جلب العمالة وتوظيفها وإصدار التراخيص لها ورصدها لمنع استغلال العمالة، فضلاً عن الموازنة بين قانوني العمالة المنزلية والعمل في القطاع الأهلي فيما يخص ساعات العمل والرواتب والإجازات المرضية، والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين رقم (2011/189).

حماية العمال وأسره

وأوصت اللجنة الكويت بإعادة النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، كما أوصت بأن تدعم الدولة

أبدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قلقها إزاء القرار الإداري الصادر أخيراً من الهيئة العامة للقوى العاملة والقاضي بحظر إصدار إذن عمل لمن بلغ 60 عاماً وما فوق من حملة شهادات الثانوية العامة وما دونها وما يعادلها، كما أبدت اللجنة قلقها من استمرار انتهاك حقوق العمالة الوافدة، إضافة إلى الإبقاء على عقوبة الهروب من العمل التي تعرّض العمالة لسوء المعاملة والعمل الجبري.

وأوصت اللجنة خلال ملاحظاتها الختامية على تقرير الكويت الدوري الثالث، الذي حصلت «الجريدة» على نسخة منه بضرورة إلغاء القرار الـ 60 عاماً، فضلاً عن اتخاذ التدابير التشريعية السالفة ذكره (حظر تجديد إقامات أصحاب الـ 60 عاماً)، فضلاً عن اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لإلغاء عقوبة الهروب وضمان صون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعمالة الوافدة وحمايتهم من سوء الاستغلال، كما أوصت بضرورة رفع القدرة التفتيشية لرصد ظروف العمل داخل الشركات لضمان التنفيذ الفاعل للجزاءات المفروضة على مرتكبي الانتهاكات ضد حقوق العمالة وتسهيل وصولها إلى المحاكم والهيئات القضائية وغيرها من جهات تسوية المنازعات، وعلى صعيد العمالة المنزلية، أبدت اللجنة قلقها إزاء استمرار استغلال أصحاب الأعمال

جورج عاطف

أوصت لجنة أممية الكويت بضرورة رفع القدرة التفتيشية لرصد ظروف العمل داخل الشركات لضمان التنفيذ الفاعل للجزاءات المفروضة على مرتكبي الانتهاكات ضد حقوق العمالة.

اللجنة انتقدت

استمرار انتهاك حقوق الوافدين وإبقاء عقوبة الهروب من العمل

ووفقاً لإجراءات متابعة الملاحظات الختامية التي اعتمدها اللجنة، مطلوب من الكويت تقديم في غضون 24 شهراً، من اعتماد هذه الملاحظات، معلومات عن تنفيذ توصيات اللجنة إلى جانب تقديم تقريرها الدوري المقبل وفقاً للمادة 16 من العهد بنهاية أكتوبر 2026، ما لم تبلغ بخلاف ذلك بسبب تغيير في دورة الاستعراض، ووفقاً لقرار الجمعية العامة (68/268).

الالتزام العالمي بعقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن شأن تنفيذ الأهداف على أساس مبادئ المشاركة والمساءلة وعدم التمييز أن يضمن عدم إهمال أحد، فضلاً عن تشجيع إشراك المنظمات غير الحكومية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني في متابعة الملاحظات الختامية وفي عملية التشاور على الصعيد الوطني قبل تقديم تقريرها الدوري المقبل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2021-11-29	3	4897

تجديد حبس قاتلة ابنتها في السالمية

| كتب أحمد لازم |

أمر قاضي تجديد الحبس، أمس، للمرة الثانية على التوالي بتجديد حبس قاتلة ابنتها قبل 5 سنوات والاحتفاظ بجننتها داخل حمام شقة تسكنها في منطقة السالمية... 14 يوماً على ذمة القضية. وواجه قاضي التجديد المتهمة بتهمتي القتل العمد والتستر على جريمة، إلا أنها أنكرت الاتهام المسند إليها، كما طلب دفاعها بإخلاء سبيلها بأي ضمان تراه المحكمة رافدة بها وكونها كويتية لا يُخشى هروبها.

وتتلخص تفاصيل الواقعة في أن مواطناً في العقد الثاني من عمره تقدم ببلاغ إلى مخفر شرطة السالمية، أفاد فيه بأنه تشاجر مع والدته بسبب قتلها شقيقته عام 2016 واحتفاظها بجننتها داخل حمام الشقة التي يسكنونها في منطقة السالمية، ويتوجه رجال الأمن إلى الشقة وتفتيشها عثروا على بقايا جثة متحللة في حمام الشقة، وألقوا القبض على أم المبلغ وشقيقه واستدعوا رجال الأدلة الجنائية لرفع بقايا الجثة وإحالتها إلى إدارة الطب الشرعي لتحديد سبب ووقت الوفاة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	2021-11-29	16	15333



وزارة العمل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

أحكام قضائية

الوأي

إضافة إلى غرامات ما بين 180 ألف دينار ومليونين

حكم نهائي من «التمييز» بالسجن 7 سنوات ل... النائب البنغالي والجراح والخضر وخورشيد

حماد: حصلت على البراءة من التهم الكيدية

عُلق النائب سعدون حماد على الحكم النهائي لحكمة التمييز في قضية «حكمت الحكمة ببراتي» من جميع الاتهامات الكيدية المنسوبة إلي، فقد كان الغرض من الاتهامات التأثير على سير العملية الانتخابية لتزامنها مع انتخابات 2020، وعموماً أشكر الله على فضله والشكر موصول للقضاء الكويتي عادل».

إلهم من النيابة العامة، في شأن وقائع الاتجار بالبشر مقابل مبالغ من العمال المجني عليهم في الشركة التي يملكها البنغالي، فضلاً عن ارتكاب جرائم الرشوة واستغلال النفوذ. من جهته، قال المحامي الدكتور فيصل عيال العنزي إن محكمة التمييز برأت موكله النائب سعدون حماد من جميع التهم، وأسدت له الستار على هذا الاتهام الذي تعرض له موكله، والسذي حاول الكخبيرون استغلاله لتشويه صورته في الانتخابات، «ولكن والله الحمد قال القضاء كلمته في جميع درجات التقاضي إن سعدون حماد بري».

دينار، وتغريم الخضر 180 ألف دينار، وتغريم خورشيد 740 ألف دينار. وأسدت المحكمة، في حيثيات حكمها، أن جميع الجرائم المسندة إلى المتهم الأول، التي دانسته بها، انتظمتها مشروع إجرامي واحد بعدة أفعال يكتمل بعضها بعضاً، فتكونت منها مجتمعة الوحيدة الإجرامية التي عنانها المشرع، مما يوجب الحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد، وهي الرشوة، لافته إلى أنها ستأخذ المتهم الأول بالشدّة لما أتاه من إفساد للذمم، وأكل لأموال العمال المستضعفين بالباطل. وكان المتهمون قد أنكروا الاتهامات المنسوبة



النائب البنغالي



فيصل العنزي

في حين برأت النائب السابق سعدون حماد. كما أمرت بتغريم النائب البنغالي مليونين وسبعمئة وعشرة آلاف دينار، وتغريم كل من الجراح والمطيري 970 ألف

بحسب المرشح السابق بالدائرة الرابعة نواف المطيري 4 سنوات، وحبس محمد رشيدون العامل في شركة النائب البنغالي 3 سنوات مع الشغل والنقذ،

قضت محكمة التمييز برئاسة المستشار أحمد العجيل، أمس، بتأييد حكم محكمة الاستئناف في قضية «النائب البنغالي»، القاضي بحبس النائب البنغالي محمد شهيد إسلام (أسقط البرلمان البنغالي عضويته) والوكيل المساعد السابق لشؤون الجوازات والجنسية الشيخ مسازن الجراح والقيادي السابق في الهيئة العامة للقوى العاملة حسن الخضر، والنائب السابق صلاح خورشيد 7 سنوات مع الشغل والنقذ، بعد إدانتهم بجرائم الرشوة واستغلال النفوذ. كما قضت المحكمة بتأييد حكم محكمة أول درجة،

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	2021-11-29	3	15333



وزارة العمل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

أحكام قضائية

الداوي

«الاستئناف» قضت بحبسه 7 سنوات مع الشغل والنفاذ تغريم سوري ملياراً و110 ملايين دينار في قضية سرقة الرمال

| كتب أحمد لازم |

وسرقة الرمال، مؤكدة أن رخصة «الغريبال» وهي استخراج الصلبيوخ من أراضي البلاد والصادرة من البلدية المعنية ممنوعة منذ وقت طويل، من أجل المحافظة على أراضي الدولة بدلاً من تخريبها.

وانتهت إلى أن الرخصة الممنوحة للشركة في منطقة الصبية تبلغ مساحتها نحو 400 ألف متر مربع ومقسمة على 4 مواقع، وأن المسؤول المتهم منح رخصاً في موقعين بمنطقة السالمي بمساحة تصل إلى نحو 500 ألف متر مربع، مشيراً إلى أنه يتم استغلال هذه المواقع منذ نحو سنتين، وتصل قيمة المسروقات من الرمال والصلبيوخ إلى ملايين الدنانير.

الأنظمة عبر إصداره تراخيص لأشخاص مقابل الحصول على مبالغ مالية، ليقوم بعد أيام عدة بإلغائها، ولا يتم تسجيلها بالسجلات، خوفاً من اكتشاف الرخص المخالفة.

وأضافت الفرق الرقابية في تقريرها أن المسؤول استخدم حيلة إصدار الترخيص وإلغائه لإيهام مفتشي البلدية عند قيامهم بعمل جولات تفتيشية على مواقع التشوين بأن لدى الشركات التي تقوم بتنفيذ مشاريع كبرى رخصاً صحيحة تمكنهم من استغلال الأراضي كتشوين من دون أن تكون لديهم راية بأنها ملغاة ولا توجد بها سجلات، وهو ما يعتبر مخالفة جديدة تضاف إلى عملية نهب

الدولة بسجن مدير في بلدية الجهراء، وسوري 7 سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمهما 740 مليون دينار، وإلزامهما متضامنين برد مبلغ 370 مليون دينار.

وتتلخص تفاصيل الواقعة بعد اكتشاف الفرق الرقابية في بلدية الجهراء منح تراخيص تشوين، وغريبال صلبيوخ لشركات خاصة في 3 مواقع بمنطقة الصبية والسالمي، وبالمخالفة إلى الأنظمة المعمول بها في الجهاز التنفيذي، إضافة إلى عدم وجود سجلات بها لدى الإدارة المعنية. ويعد التأكد من التراخيص الممنوحة لهذه الشركات، تبين أن أحد المسؤولين في بلدية الجهراء هو من يقوم بالاحتيال على

قضت محكمة الاستئناف، أمس، برئاسة المستشار حسن الشمري، بتأييد حبس سوري 7 سنوات مع الشغل والنفاذ، وتغريمه ملياراً و110 ملايين دينار، في أكبر حكم غرامة من القضاء الكويتي في قضية سرقة الرمال، ووقف نذر الاستئناف المقدم ضد المتهم الأول لحين معارضته على الحكم الغيابي الصادر ضده.

وكانت محكمة الجنايات سبق أن أصدرت حكمها في أكبر قضية سرقة رمال في الكويت وتزوير تراخيص تشوين، وغريبال صلبيوخ، وسرقة دراكيل، والاستيلاء على أراضي أملاك

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	2021-11-29	16	15333

"الاستئناف" ألغت حكماً يلزم مواطناً بدفع 14 ألف دينار تعويضاً لآخر

السلوك، فلم يرتض
المتهم ذلك القضاء فطعن
عليه بالاستئناف.

وامام المحكمة، حضر
دفاع المواطن المحامي
علي الوالون مؤكدا ان
هناك خطأ في تطبيق
القانون وتأويله ويجب
تحقق شائبة الخطأ في
تطبيق القانون عما يحدد
المشرع نطاقا معيناً
لسريان النص فتجاوزته
المحكمة عند تطبيق

النص على واقعة النزاع وهي بذلك تخضع
لرقابة محكمة التمييز باعتبار ان هذا
التجاوز مسائل القانون.

واشار الوالون الى عدم قبول الدعوى لرفعها
من غير ذي صفة، مؤكدا ان محكمة اول
درجة أصابت في رفض طلب التعويض عن
الضرر المادي لخلو الدعوى من بيان عناصر
الضرر.



علي الوالون

■ ألغت محكمة
الاستئناف "الدائرة
المدنية" الحكم الصادر
بالزام مواطن بأن يؤدي
الى ابن موطنه مبلغ 14
الف دينار تعويضاً عن
الاضرار الذي أصابته اثر
وقوع مشاجرة بينهما
وادانة الاول جزائياً.
وتتلخص تفاصيل
الدعوى التي تقدم بها
المواطن المجني عليه
في ان مشادة كلامية

حصلت بينه وبين المدعي عليه، وتطورت
الى معركة، اذ قام الاخير بطعنه بسكين مما
احدث به اصابات. وقضت المحكمة جزائياً
بايداع المتهم في إحدى دور المؤسسات
رعاية الاحداث، ثم قدمت النيابة مذكرة
بتعديل التدبير، فقضت المحكمة حضوراً
بوضع المتهم تحت الاختبار القضائي لمدة
سنة اشهر تحت اشراف وتربية مراقب

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	2021-11-29	6	18817

تغريم مواطن 10 آلاف دينار لابتزازة آخر على "انستغرام"

■ كتب جابر الحمود:

بكرامة المجني عليه. واذ شهد المجني عليه ودفاعه المحامي ناصر البشير بالتحقيقات ان المتهم ارسل عبارات من خلال برنامج التواصل المذكور، كان من شأنها تهديد وابتزاز المجني عليه لحمله على القيام بعمل، وهو تحويل مبلغ 4 الاف دينار للمتهم، مضيقا لثتهديدا ت تضمنت ابتزازا بان طلب المتهم منه المبلغ بالاحرف اللاتينية ثم هدده بفضحه امام اهله وذويه ان لم يفعل ماطلب منه.

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها: إن التهم المنسوبة للمتهم مرتبطة ارتباطا لايقبل

التجزئة مما يستلزم اعمال نص المادة 84 من قانون الجزاء للارتباط وتقضي معه المحكمة بالعقوبة المقررة للجريمة الاشد.



■ المحامي ناصر البشير

في حكم رادع لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، قضت المحكمة الكلية، بتغريم مواطن 10 الاف دينار، بعد قيامه بابتزاز وتهديد مواطن عن طريق "انستغرام" وواتساب" وامرت بإحالة الدعوى الى المحكمة المدنية المختصة.

وكان الادعاء العلم قد اسند الى المتهم لسااته استعمال وسيلة من وسائل الاتصالات الهاتفية بصورة متعمدة، بان ارتكب الجريمة المتمثلة

في النشر عبر الشبكة المعلوماتية من خلال حسابه على برنامج التواصل الاجتماعي "انستغرام" تعليقا من شأنه المسلس

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	2021-11-29	6	18817

السويط يسأل عن عدد المحكومين بقضايا الرأي



ثامر السويط

مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر، سأل «لماذا لم تُنفذ توصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالحريات حيث لم تقدم الحكومة أي مشروعات لتعديل قانون الاجتماعات العامة والتجمعات لعام 1979، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2015، وقانون المطبوعات والنشر لعام 2006، وهل درست الحكومة التوصيات الواردة في تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته الرابعة والأربعين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما رأي الحكومة فيما ورد بهذا التقرير؟ وما الإجراءات التي اتخذتها تجاه ما ورد به؟ مع تزويدي بنسخة بما ثبتت ذلك، وما جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستخدمة لعام 2030 وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، من أجل إرساء أساس متين، لكي يتمتع شعب الكويت بجميع حقوق الإنسان؟ علماً بأن ذلك ورد كتوصيات لعدة دول في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة».

في سؤالين برلمانيين، أثار النائب ثامر السويط قضية المحكومين بقضايا الرأي من المغردين والسياسيين، مستفسراً عن سبب عدم تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالحريات. ففي السؤال الأول الذي وجهه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي، قال السويط إن «أحكام الدستور والقوانين جاءت متوجة لمبادئ حرية الرأي والاجتماعات، انطلاقاً من صحيح التطبيق لأحكام المادة (36) من الدستور، أن لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو غيرهما، وفقاً للشروط والأوضاع التي يبتها القانون. وقد بنى على هذا النص أحكام ممارسة الحريات بأنواعها وضوابطها بما يحقق حرية الممارسة والمحافظة على الأمن والنظام العام، ورغم ضمانات الحرية المكفولة لكن خلت وسائل التواصل الاجتماعي منها، بل تشير بعض تقارير منظمات حقوق الإنسان إلى تضييق الحريات وتقييدها، خاصة حرية الرأي والتعبير في البلاد».

وطلب في السؤال عدد المحكوم عليهم من المغردين وأصحاب الرأي والسياسيين وعدد سنوات سجنهم والغرامات المالية عليهم، منذ تطبيق القوانين المقيدة للحريات وهي (المرسوم بالقانون 65/ 1979 في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات، والقانون 3/ 2006 في شأن المطبوعات والنشر، والقانون 63/ 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. وفي سؤاله الثاني إلى وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	2021-11-29	3	15333

سعدون حماد يشيد بعدالة القضاء الكويتي بعد حكم «التميز» ببراءته

وبين أنه سبق أن صرح منذ بداية توجيه الاتهام بكيديته للتأثير على سير العملية الانتخابية، موضحاً أنه أكد على سلامة موقفه وطالب مجلس الأمة برفع الحصانة عنه لإعطاء المجال للقضاء للفصل في هذه القضية. واختتم النائب سعدون حماد تصريحه موجهاً الشكر لناخبي الدائرة الثالثة الذين أصروا على الحضور والمشاركة في الانتخاب والتصويت، ولكل من تواصل وتعاطف معه خلال هذه الأزمة.



سعدون حماد



لمشاهدة الفيديو

قال النائب سعدون حماد إن القضاء العادل أكد سلامة موقفه في القضية التي رُج باسمه فيها، وأصدر أحكاماً بالبراءة في جميع درجات التقاضي.

وأعرب النائب سعدون حماد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن سعادته بحكم محكمة التمييز الصادر أمس لصالحه بالبراءة في القضية التي طالته أثناء الانتخابات، مشيراً إلى أنه حصل على البراءة في جميع درجات التقاضي في هذه القضية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	2021-11-29	9	16337

تحذيرات غربية لعون: لا تساوم على القاضي البيطار

● بيروت - منير الربيع



صورة انتشرت في وسائل التواصل تُظهر المرحلة التي وصلت إليها عملية بناء السفارة الأميركية في لبنان، الواقعة بمنطقة عوك، شمال بيروت ووفق المعلومات المتداولة، يتوقع الانتهاء من البناء عام 2023، حيث ستكون واحدة من أكبر السفارات الغربية في لبنان والعالم العربي، مبنية على مساحة 43 فدانا (180.6 ألف متر مربع).

من التصويت لأعضاء المجلس النيابي كاملين أي 128 نائباً.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التيار الوطني و"حزب الله" يجتمعان على هذه المصلحة لأنهما يعتبران الأكثر تضرراً من تصويت المغتربين لكامل أعضاء المجلس النيابي. كذلك تشير مصادر متابعه إلى أن المقايضة لا تنحصر بهذه الفكرة، إنما هناك مساع يقوم بها "حزب الله" الذي لا يريد خسارة التيار ولا الاختلاف معه، لأجل التوفيق الانتخابي بين حركة أمل والتيار انطلاقاً من حسابات المصلحة الانتخابية التي يجب أن تجمع الطرفين مع بعضهما.

وفي حال نجح "حزب الله" في إرساء تفاهم انتخابي في بعض الدوائر بين "أمل" و"التيار"، فسكون قد حقق إنجازاً يحفظ مكاسبه ويكتسب حلفائه، بدلاً من الخسارة بفعل التشتت. وبهذه الخطوة يكون الحزب قد أقدم على خطوة التفاوض على مطالبة رئيس الجمهورية له بإعلان موقف صريح وحاسم بدعم جبران باسيل لرئاسة الجمهورية.

وبحسب ما تكشف المعلومات فإن "حزب الله" يرفض الآن الدخول في المواقف من انتخابات رئاسة الجمهورية، ويعتبر أنه لا يزال من المبرر الغوص في مثل هذه الحسابات ولكنه تجنباً لزيادة منسوب الانقسام أو التنازع بينه وبين عون يسعى إلى إرضائه انتخابياً. وتنتقس آراء القوى السياسية حول تقدير

برزت رسائل دولية محذرة من تمميع القضاء وتضييع التحقيق في تفجير مرفأ بيروت، على خلفية ما تشهده الكواليس السياسية اللبنانية من حديث حول مقايضة مقترضة بين "حزب الله" وحركة أمل من جهة والتيار الوطني الحزبي ورئيس الجمهورية ميشال عون من جهة أخرى. وتقول مصادر سياسية واسعة الاطلاع، إن السقف التصديدي الذي تحدثت به الأمين العام لـ "حزب الله" حسن نصرالله ضد القضاء ووصفه له بأنه مسميس واستنسابي، وأن الأمر لم يعد يقتصر فقط على القاضي طارق البيطار، هو الذي فتح الباب أمام التفاوض الجدي على إبرام تلك المقايضة.

وتقوم الفكرة على حصر التحقيق مع الرؤساء والنواب والوزراء لدى المجلس الأعلى لمحاكمتهم أي الاحتكام إلى مجلس النواب وفق الدستور وتشكيل لجنة تحقيق برلمانية. مقابل استمرار القاضي طارق البيطار بالتحقيق مع الموظفين الإباريين، وهذا مطلب بريده "حزب الله" ورئيس مجلس النواب نبيه بري.

في المقابل يقبل المجلس الدستوري بناء على تسوية سياسية الطعن المقدم من نواب كتلة لبنان القوي بتعديلات قانون الانتخاب ما يعني تأجيل الانتخابات إلى مايو المقبل بدلاً من مارس، وحصر تصويت المغتربين اللبنانيين بسنة نواب يمثلونهم وحرمانهم

الموقف من نجاح هذه المقايضة فيعتبرها البعض قابلة للتطبيق انطلاقاً من الحسابات الانتخابية التي تحكم العلاقة بين الحزب والتيار وحركة أمل.

في حين تعتبر مصادر سياسية أخرى أن هذه المقايضة ستكون ساقطة ولا يمكن لـ "التيار" الموافقة عليها، لأنها ستعكس عليها سلباً في الشارع المسيحي، خصوصاً أن تنفيذ بنود المقايضة المفترضة يحتاج إلى عقد جلسة نيابية والتصويت على تحييد القاضي طارق البيطار عن التحقيق مع الرؤساء والنواب والوزراء وهذا سيكون له ارتداد سلبي كبير في البيئة المسيحية على "التيار الوطني"، وسيؤدي إلى إلحاق خسائر كبيرة في صفوفه.

بعيداً عن هذه الحسابات الداخلية والتفصيلية، هناك موقف دولي واضح داعم لمسار تحقيقات البيطار، وفي حال جرت أي تسوية تستعده، فلا بد من توقع سلسلة مواقف دولية تشير إلى عدم الثقة بالحكومة وبكل القوى السياسية كما سيكون لذلك وقع سلبي على صعيد الإجراءات الدولية التي ستتخذ بحق لبنان.

وتكشف المعلومات أن دبلوماسيين غربيين أوصلوا رسائل واضحة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والقضاء و"حزب الله" بأنه لا يمكن القول بأي تسوية من شأنها التأثير على مسار التحقيق الذي يقوم به البيطار.

العدد

الصفحة

التاريخ

اليوم

4897

15

2021-11-29

الاثنين



وزارة العدل
إدارة الأعلام والملاقات العامة
Information & public relations department

محطات دولية

الداوي

باسيل يفاخر بإنهيار «بتوقيتنا» وتتساقط المنظومة «واحدًا تلو الآخر»

لبنان: الشارع «يغلي» والجبهات السياسية... تشتعل

بيروت - من وسام أبو حروفوش
وليندا عازار |

السكاكين» رتّباً بالانتخابات فيما البلاد أشبهه بـ «طنجرة ضغط» في واقعها المعيشي الذي يشي بمزيد من الانهيارات لتيرة أمام الدولار، وسط مخاوف من أن يتحوّل الشارع الذي زخر أمس بدعوات في أكثر من منطقة لتتحوّل احتجاجات اليوم على الوضع المأسوي مسرحاً لتصفية حسابات ذات صلة بالمعارك السياسية - الانتخابية، خصوصاً في ضوء تشابك هذه المعارك وجبهاتها «داخل البيت الحكومي» ومكوناته، وبين بعض هذه المكونات وخصومها في ما كان يُعرف بقوى «14 آذار» وتأتي كل هذه الاحتقانات بما تخيره من خشية من دخول البلاد «لقوضى الشاملة»، وسط أجواء أفادت بأن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي عاد إلى «الترتّب» في ما كان توعد به لجهة تحديد موعد لجلسة لمجلس الوزراء «وليتحوّل كل طرف مسؤوليته» رافضاً، ويتأييد من عون، زج الحكومة في قضية بيطار التي «دُفعت» إلى سُجْر وحيد عبر البرلمان ما زال بعيد الخال. (التفاصيل على الموقع الإلكتروني)

تسميته، أن «هذا العهد لم يات إلى بلد فيه كهرياء وخال من الديون بل أتى إلى بلد مفلس لم يكن ينقص إلا إعلان انهياره، وكان كلما تأخر الانهيار كلما زاد الدين والكلفة على الناس». وأضاف «المسؤول عن الانهيار هو من جعل الفوائد بسندات الخزينة منذ أوائل التسعينات 42 في المئة ومن ثبت سعر الصرف (...) وما قام به هذا العهد ولو على حسابنا وحسابنا هو أنه لم يقبل بأن يمرّ الوقت بل واجه السياسة المالية الخاطئة وفكك المنظومة وهذا الأهم وهو ما لم يكن أحد آخر قادراً على القيام به». وشدد على أن «المنظومة السياسية التي حكمت منذ التسعينات نتحرر منها اليوم وهي تتفكك وهم يسقطون واحداً تلو الآخر، لكن بقيت المنظومة المالية وعلى رأسها اليوم، الحاكم (رياض سلامة) الذي سمته (مجلة) باري ماتش (الفرنسية) ساحر المال في لبنان... السحر انتهى وكذبة تثببت سعر الصرف انتهت ولا سحر يمكن أن يقوموا به بعد اليوم». وحذرت الأوساط من «شحن

العدي في انفجار مرفأ بيروت طارق بيطار، وفي موازاة استمرار الأزمة مع دول الخليج «مكانك راوح»، باغتت المشهد الداخلي مناضات محمومة بدا من الصعب قراءتها خارج كونها «تدشين» للحملات الانتخابية في الطريق إلى الاستحقاق النيابي (ربيع 2022) بخطاب تصدّره رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل واعتبرت مضاميمه مدججة بـ «اعترافات» ذات مفعول رجعي وانطوت في الوقت نفسه على «رتب نزع» مع المرحلة المقبلة. واستوقف أوساطاً سياسية «الإقرار» الضمني لباسيل، بأن فريقه لم يمانع حصول الانهيار «الذي لم يكن ينقص إلا إعلانه» وذلك كمدخل لـ «تفكيك المنظومة السياسية - المالية وهذا ما لم يكن أحد آخر قادراً على القيام به»، ومتهامياً بما فُسر على أنه إعلان «إجهاد سياسي» على زعيم «تيار المستقبل» الرئيس سعد الحريري مع عُز من قناة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط. فباسيل أعلن في خطاب لم يوفّر فيه حزب «القوات اللبنانية» من دون

لم يكن ينقص الواقع اللبناني القابع في قعر الانهيار المرؤّع، إلا أن تهبّ «رياح» الاستحقاقات الانتخابية، النيابية والرئاسية، التي تطبع سنة 2022، لترسم معالم انزلاقات جديدة نحو مشهديات أشد قنامة، بفعل تحريك «فوالق» سياسية - طائفية بـ «أسلحة الاحتياط» التي تؤشر إلى ما يبدو «معارك وجود» متعددة البعد تخوضها أطراف وأزنة في صناديق الاقتراع، سواء تحت عنوان تثبيت مكاسب تحت مراميتها في الأعوام الـ 15 الماضية على صعيد كسّر التوازنات الداخلية وتوسيع دائرتها، أو تحت شعار «النصدي لمحاولة انقلاب خارجية» على الوقائع المحلية بامتداداتها الإقليمية. وفيما كانت بيروت مأخوذة بالمساعي المستعصية لإخراج مجلس الوزراء من دائرة التعطيل بفعل عدم التفاهم على تسوية في ما خص «الحزب» المعلن من «حزب الله» ورئيس البرلمان نبيه بري على المحقق

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	2021-11-29	11	15333

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل Ministry of Justice



إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/١٢/٢٣ - الساعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٨/٤٥٥ بيوع/٣

المرفوعة من: بنك برقان ش.م.ك
ضد: شركة المشاريع المتحدة العقارية
ويتمثلها السيد/ نزار عبدالرزاق حسين القرماس

أولاً: أوصاف العقار، وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.
• عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٨/٣١٨٩ بمنطقة مدينة لؤلؤه الخيران - قسيمة رقم ٧٢٦ - من المخطط رقم م/١٢٧٥٠٠ - قطعة ١ - ومساحته ٢٢٦٦ م^٢.
• عين النزاع عبارة عن أرض فضاء لا يوجد بها أي مبان وتطلّ على شارع داخلي ويجانبها مواقف سيارات ومسجد ومن الجهة الثانية سكة وهديمة أخرى وهي في الصنف الثاني من البحر.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي وقدره ٢٢٧٥٠٠٠ د.ك «مليونان وثلاثمائة وخمسة وسبعون ألف دينار كويتي» ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضى عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايده على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزاييد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من قبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحال تعاد المزايده في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يتم المزاييد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايده فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزاييد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقاديرها ٢٠٠ د.ك وآتساب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مستوليهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تتبيه:

١. ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢. حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات.
٣. تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من تزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمتأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسام أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار

رئيس المحكمة الكلية

العدد

الصفحة

التاريخ

اليوم

17264

11

2021-11-29

الأثنين



الوفيات

الوفيات

- محمد عيسى إبراهيم الحافظ، 67 عاماً، (شيع)، تلفون: 25315050, 50054000, 65155722
- شيخة محمد ناصر القطان، أرملة/ عبدالرضا عبدالله علي القطان، 80 عاماً، (شيعة)، رجال: حسينية الأوحى، التصويرية، ق1، شارع الوزان، مقابل مسجد الجمعية، تلفون: 99685854، نساء: بيان، ق10، لشارع الأول، ج13، م5، تلفون: 99680208
- سلطان فرحان سعيد فرحان، 55 عاماً، (شيع)، تلفون: 50101170, 90941033
- نواف متعب عبيد المطيري، 55 عاماً، (شيع)، لشبيلية، ق3، ش315، م35، تلفون: 99667880, 97309990
- فتحية الشيخ محمد عبد الجبار، زوجة/ سمير عبدالرزاق الصالح، 62 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99108995, 99997955
- سارة أحمد جزاع البلوشي، 39 عاماً، (شيعة)، مسجد القدس، «مبارك الكبير»، تلفون: 55736054
- شيخة علي سليمان العصيمي، أرملة/ أحمد سعيد الأصبحي، 84 عاماً، (شيعة)، تلفون: 55057550, 99868469
- غنيمه مهنا عبدالرحمن المهنا، 73 عاماً، (شيعة)، تلفون رجال: 99283832, 99216666، تلفون نساء: 99676759, 55655642

«إننا لله وإنا إليه راجعون»